وقد قام الكيان الصهيوني بدوره في منع تطور التنمية الوطنية للشعب الفلسطيني باستيلائه على أرضه وموارده الوطنية، وفي إعاقة تطور التنمية في عدد كبير من البلدان العربية وخاصة المحيطة بفلسطين. لذا، لايمكننا أن نعزل علاقة الوعي والنضال السياسي الوطني الجماهيري عن تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يكافح فيه الشعب الفلسطيني للقضاء على هذا الشكل الخاص من أشكال السيطرة الامبريالية والمجسد في الكيان الصهيوني، فإنه يناضل من أجل حقه في تقرير المصير وانجاز تنميته الوطنية المستقلة في آن معاً. كما يساهم في الوقت نفسه في الدفاع عن حق الأمة العربية في التحرر من كافة أشكال السيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الوطنية المركزية في نضال الشعوب العربية لايمكن فصلها عن النضال التحرري السياسي الاجتماعي ــ الاقتصادي والثقافي في المنطقة العربية. وأن أية تنمية عربية، وخاصة في البلدان المحيطة بفلسطين، لايمكن أن تحقق النجاح، مالم تضع في صلب استراتيجيتها حقيقة مواجهة الوجود الصهيوني الاستيطاني العنصري العدواني المغروس في هذه المنطقة.

كما أن نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف. ضد هذا العدو المشترك، هو في محتواه وصلبه قضية تنموية تعبر عن المصالح الحيوية الوطنية السياسية والاجتماعية ــ الاقتصادية للشعب الفلسطيني. فوجود الكيان الصهيوني ودوره التوسعي العدواني في فلسطين والمنطقة العربية قد أدى إلى إلحاق أفدح الأضرار بالمجتمع الفلسطيني وعلى فعالية القوى المنتجة للشعب الفلسطيني الذي يرزح نصفه تحت الاحتلال الصهيوني ونصفه الآخر شرد بشكل قسري. وأبرز العقبات التي تحول دون تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، هي الاحتلال الصهيوني ومصادرته لإمكاناتها ومواردها، وما نجم عن ذلك من ضعف وتفكك للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة الغاء الهوية الوطنية.

ففي التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة الدولية بخصوص «السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة» والذي أخذ في الاعتبار المعلومات الواردة حتى ٣٠ أيلول ١٩٨١، أبرز (هذا التقرير) الآثار الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية الضارة الناجمة عن الاحتلال، وأثر هذا الاحتلال على «عملية تنمية الدول والأراضي والشعوب العربية الواقعة تحت العدوان والاحتلال الإسرائيلي». وقد أدى الاحتلال إلى المزيد من تخلف الصناعة والزراعة في المناطق المحتلة، سواء على صعيد الإنتاج أو نمط التبادل التجاري والاستثمار ومعدلاتهما. فالمنتجات الزراعية وُجهت بحيث تقضي على المنتجات التي «تنافس منتجات اسرائيلية مماثلة وإدخال منتجات جديدة توفر المواد الخام للصناعات التجهيزية والتحويلية الإسرائيلية». أما التغييرات في الصناعة، فليس هناك أي دليل لجعل هذا القطاع «مساهماً دينامياً في عملية تنمية الأراضي المحتلة. ويبدو أن ٩١,٦٪ من الصناعات في الضفة الغربية استخدمت أقل من ٨ أشخاص مع وجود أقصى عدد في فئة